Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2021 Vol.6 No.1 pp:70-84.

The role of agricultural development in supporting economic development in Algeria Between reality and the need for reform

Bezzazi Samiya[1]

[1]*Lecturer, Faculty of Economic and Management , University of Guelma, Algeria, bezzazi.samiya@univ-guelma.dz.*

ARTICLE INFO

Article history:
Received:25/12/2020
Accepted:1/1/2021
Online:28/1/2021

Keywords:
Development
Economic Development
Agricultural Development
Agricultural Development In Algeria
JEL Code: Q1, O1

ABSTRACT

In the current circumstances that Algeria is experiencing, from oil prices low, which is a major source of wealth for it, we find it looking to improve the contribution of agricultural development to the achievement of economic development objectives.
This article aims to study to what extent the agricultural sector has been able to play the roles expected in the economic development of Algeria.
We concluded in this study that, even with Algeria's great agricultural potential, the contribution of agricultural development indicators to economic development variables remains low, despite the adoption of a set of important reforms, among which we mention: The National Agricultural Development Plan and the Agricultural and Rural Renewal Policy of 2008.
Therefore, we believe that it is necessary to adopt more targeted reforms so that Algerian agriculture can play the role assigned to it in terms of economic development.

دور التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بين الواقع وضرورة الإصلاح

بزازي سامية [1]

[1] أستاذة مساعدة أ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، bezzazi.samiya@univ-guelma.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:
2020/12/25
تاريخ القبول: 2021/1/1:
تاريخ النشر: 2021/1/28

الكلمات المفتاحية
التنمية
التنمية الاقتصادية
التنمية الزراعية
التنمية الزراعية في الجزائر

JEL Code: Q1, O1

الملخص

تمشيا مع الظروف الحالية التي تعيشها الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول - الذي يعد مصدرا رئيسيا للثروة - تسعى الجزائر لتفعيل دور التنمية الزراعية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
وعليه يهدف هذا المقال لدراسة مدى تمكن القطاع الزراعي من تأدية الأدوار المنظر منه اتجاه التنمية الاقتصادية. حيث يبين الواقع المدروس المساهمة الضعيفة لمؤشرات التنمية الزراعية في متغيرات التنمية بالجزائر رغم الإمكانيات الزراعية الكبيرة التي تتوفر بها، ليثبت بذلك استمرار سيطرت قطاع المحروقات، رغم تبني الجزائر لمجموعة من الإصلاحات الهامة والتي نذكر منها: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي والريف لسنة 2008. لذا نرى أن هناك ضرورة ملحة لتبني المزيد من الإصلاحات الهادفة حتى تتمكن الزراعة من تأدية الدور المنوط بها اتجاه التنمية الاقتصادية.

*Corresponding Author *Bezzazi Samiya, Email:* samiya.eco@live.com

- **مقدمة:**

تلعب الزراعة دورا هاما في الدول النامية خاصة من خلال قدرتها على التنسيق مع باقي القطاعات من أجل زيادة النمو وتقليص معدلات لفقر وتحقيق الاستدامة البيئية، مما يساهم في سيرورة التنمية الاقتصادية. لذا فإن تحقيق مستويات جيدة من التنمية الزراعية سوف يؤدي بالضرورة لتعزيز متغيرات التنمية الاقتصادية في باقي الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية التي ترتبط بعلاقات تشابكية مع القطاع الزراعي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تحقيق التنمية الزراعية بالمستويات المطلوبة مرهون بتبني السياسات الداعمة لها في الدول المختلفة، لما لها من دور مهم في التقليل من الصعوبات والعقبات التي يواجهها القطاع الزراعي ومختلف الفاعلين فيه. إذ نجد أن هذه السياسات الداعمة تختلف في مضمونها وفقا لخصوصية كل دولة إلا أنها تشترك عموما في الهداف الذي وجدت من أجله ألا وهو الارتقاء بمستويات التنمية الزراعية والدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول.

في هذا الإطار، تعد الجزائر من الدول التي تعتمد تقريبا وبصفة كلية على عوائد المحروقات في تمويل مشاريعها التنموية، غير أنه وفي ظل انهيار أسعار البترول وتقلباتها المستمرة أصبح من الضروري أن تبحث عن بدائل استراتيجية فعالة من أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية للوضع الراهن. في هذا الصدد، تحوز الجزائر على إمكانيات زراعية هائلة يمكن لها ان تجعل القطاع الزراعي خيارا استراتيجيا كبديل لقطاع المحروقات. الأمر الذي دفعها لتطبيق العديد من السياسات الفلاحية من أجل الوصول لتحقيق تنمية زراعية تتمتع بالمقومات الضرورية للنهوض بالزراعة ودعم تأديتها للدور المنتظر منها اتجاه التنمية الاقتصادية.

❖ **الإشكالية:** على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية على النحو التالي:

هل استطاعت التنمية الزراعية تأدية الأدوار المنتظرة منها اتجاه التنمية الاقتصادية؟ وما هي الإصلاحات والإجراءات المسخرة لدعمها في الجزائر؟

❖ **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تلقي الضوء على التنمية الزراعية التي يمكن أن تكون دعامة أساسية للخروج من تبعية قطاع المحروقات من خلال توجيه المورد البشري وحثه وتحفيزه للعمل في الميدان الزراعي، في ظل مرافقته ودعمه من قبل الدولة بيتنيها للإصلاحات والسياسات الداعمة للزراعة.

❖ **أهداف الدراسة:** وسعيا منا للإجابة عن الإشكالية، تهدف الدراسة إلى:

- ♦ التعريف بالإمكانيات الزراعية التي تمتلكها الجزائر؛
- ♦ الوقوف على مدى مساهمة بعض مؤشرات التنمية الزراعية في متغيرات التنمية الاقتصادية؛
- ♦ التعرف على اهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر لتحقيق المستويات المطلوبة من التنمية الزراعية.

❖ **محاور الدراسة:** للإجابة عن الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف السابقة نقسم هذه الدراسة إلى03 محاور كالآتي:

1- الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية.

2 – الإمكانيات الزراعية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

3 – الإجراءات والإصلاحات المعتمدة لدعم مساهمة التنمية الزراعية للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

1- الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية:

1-1- ماهية التنمية الاقتصادية:

تجسد التنمية الاقتصادية البعد الاقتصادي للتنمية لذا لابد من المرور **بمفهوم التنمية** قبل الخوض في التنمية الاقتصادية. فيقصد بالتنمية " ذلك التغيير الدائم في المواقف والهياكل التي تسبب ظاهرة النمو المستمر مع مرور الوقت". (SILEM, 1991, p. 330) كما تعرف بأنها "ذلك المزيج من التغيرات الذهنية والاجتماعية لتركيبة سكان منطقة معينة، تجعلها مناسبة لتحقيق نمو لمنتجاتها الفعلية بشكل تراكمي وبشكل دائم". (BELATTAF, 2010, p. 34)

ومن خلال الانتكاسات التي آلت إليها المسيرة التنموية في معظم الدول النامية التي ارتمت في حلقة مفرغة أرجعتها لنقطة البداية دفعت بمحاولات جادة لإعادة النظر في مفهوم التنمية من منظور أوسع وأشمل باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد تتضمن سلسلة من المتغيرات الجوهرية في مختلف الهياكل وهذا ما أشار إليه تقرير البنك الدولي سنة 1991 وبذلك فالتنمية هدف رئيسي لسياسة واقتصاد البلد وهي العامل المفرد الأهم في النجاح الاقتصادي لها على المدى البعيد. (رقايقية، 2020، الصفحات 79 – 80)

أما **التنمية الاقتصادية** فتعرف على أنها: "تلك العملية التي يتم بمقتضاها دفع البلاد الآخذة في النمو إلى مرحلة النمو الذاتي وهي المرحلة التي يبدأ فيها النمو الاقتصادي معتمدا على الموارد الاقتصادية الذاتية" (قبلان، 2008، صفحة 6).

كما تعرف على أنها "العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه". (السواعي، 2008، صفحة 23)

وعليه تسعى الدول جاهدة لتحقيق التنمية الاقتصادية بما يضمن لها تحسين المستوى المعيشي للفرد وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.

وحتى نفرق بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فنقول إن جل الدارسين يتفقون أن النمو يعني النمو الكمي لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني كما يستخدم للإشارة إلى البلدان المتقدمة أما مفهوم التنمية فهو يتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغييرات الهيكلية في بنيان المجتمع. (فقير و يوسفات، أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي "دراسةقياسية لبعض دول المينا للفترة 2000 . 2018"، 2020، صفحة 62)

وهنا تجدر الإشارة أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعتمد على **توفر مجموعة من المتطلبات** تساهم بشكل في فعال في تحقيق المستويات المطلوبة منها. ونذكر من بين هذه **المتطلبات ما يلي:**

- تعد الموارد الطبيعية أحد المتطلبات التي يمكن للدول أن تعتمد عليها خاصة الدول النامية ذات الدخل المنخفض، على عكس الدول المتقدمة التي ترى أن الموارد الطبيعية لا تشكل قيدا لتحقيق التنمية، ويمكن أن نستدل في هذا الصدد باليابان على اعتبارها عملاقا اقتصاديا رغم افتقاره للموارد؛ (قابل، 2008، صفحة 75)
- تعد الموارد البشرية باختلاف مجهوداتها التي تؤديها عنصرا هاما في عملية التنمية فهي من ترسم وتنفذ هذه العملية؛ (القريشي، 2010، صفحة 55)

- يعد تراكم رأس المال من أهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا لابد من توفر رؤوس الأموال التي عادة ما تكون عبارة عن مدخرات موجهة للاستثمار، يتم دعمها من قبل أجهزة تمويل مختلفة (خلف، 2006، صفحة 190)؛
- ساهمت التكنولوجيا في الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير وابتكار وسائل وطرق إنتاجية جديدة، مما يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته (قابل، 2008، صفحة 76).

عليه، فتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توفر ما سبق حتى تستطيع مختلف القطاعات تأدية الدور المنوط منها اتجاهها.

1-2- مفهوم التنمية الزراعية وأهميتها وأهمية الزراعة:

قبل التطريق للتنمية الزراعية لابد من التطرق **لمفهوم الزراعة**، والتي يمكن أن يتم تعريفها من خلال مكوناتها فهي "تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كزراعة الأرض وإنتاج المحاصيل النباتية، كما تشمل أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء" (سعد، 2010، صفحة 81).

أما **التنمية الزراعية** فتعرف على أنها " التخطيط على المدى البعيد هدفه الأساسي تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة من خلال استغلال جميع الموارد المتاحة استغلالا أمثلا يقود لتحقيق الاكتفاء الغذائي". (مبروكي، 2011، صفحة 193) وتعرف أيضا على أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، فهي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف لزيادة الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي". (عمراني، 2015، صفحة 66).

عليه يمكننا القول مما سبق أن التنمية الزراعية تهدف في المدى الطويل إلى تحصين مستويات التنمية الاقتصادية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ذات العلاقة بها ومن ثم السعي لتحقيق الاكتفاء الغذائي.

أما عن **مساهمة التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية** لدولة ما فتتم من خلال جملة من الجوانب أو النقاط نكر أهمها فيما يلي: (عصماني و سياخن، 2016، صفحة 3 . 4)

- تساهم الفلاحة في توفير السلع والخدمات بتوفير المواد الأولية الخام وصولا إلى المواد الغذائية مما يساهم بشكل مباشر في تكويل الدخل؛
- إن تحقيق التنمية الزراعية يساهم بشكل واضح في توفير سوق كبير للسلع الصناعية وذلك بتسويق كل من الآلات والعتاد ومحركات الكهربائية والأسمدة الكيماوية ...الخ إلى خدمة المجال الزراعي. وفي المقابل نجد أن قطاع الصناعة بدوره يحتاج إلى المواد الأولية خاصة في جانب الصناعات الغذائية إلى قطاع الزراعة. وهو ما يخلق نوع من التكامل إذا ما استغل بطريقة جيدة سيساهم بشكل فعال في الارتقاء بمستويات التنمية؛
- يساهم القطاع الزراعي في تقديم اليد العاملة الفائضة للقطاعات الأخرى نتيجة لإحلال التكنولوجيا؛
- تساهم التنمية الزراعية في توفير نسب متفاوتة من الدخل الوطني، إلى جانب قدرتها الكبيرة على توفير العملات الصعبة الناتجة عن عمليات التصدير.

2 - الإمكانيات الزراعية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2-1- الإمكانيات الزراعية في الجزائر:

تتوفر الجزائر على إمكانيات ضخمة يمكن أن تقدم دفعة قوية لمستويات التنمية الزراعية إذا ما تم استغلالها بالشكل المناسب، ومن ثم تحقيق الدور المنتظر منها اتجاه التنمية الاقتصادية.

أولا: الموارد المائية: تعد من بين الركائز الأساسية الداعمة للقطاع الزراعي. غير أن حجم هذه الموارد في الجزائر غير منتظم وغير موزع بالتساوي على كامل التراب الوطني، نظرا لارتباطه بمقدار تساقط الأمطار من جهة وشساعة المساحة من جهة ثانية. **ويقسم هذا المورد إلى ثلاثة مصادر** أساسية تتمثل في الموارد المطرية، الموارد الجوفية والموارد السطحية. هذه الأخيرة تعد المصدر الأكثر اعتمادا في دعم الزراعة في الجزائر وتوزع حسب التراب الوطني كما يلي:

جدول رقم (01): الموارد المائية السطحية في الجزائر حتى سنة 2016.

الأحواض	الساحلية	الهضاب العليا	الصحراوية
الحجم (مليار م^3)	11	0.7	0.6
الماسحة (ألف م^2)	130	100	100
نسبة التساقط (ملم)	400 - 1500	300 - 400	100 - 400

المصدر: رابح حميدة، ساري نصر الدين، (2018)، "نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، العدد 05، ص ص 70، 71.

علما أن الجزائر شهدت تحسنا ملحوظا في تطور مساحة المحيطات المسقية التي ارتفعت من 350.000 هكتار في سنة 2000 الى 1.200.000 هكتار في سنة 2016 في انتظار بلوغ هدف 2.2 مليون هكتار في افاق 2020. (السياسة القطاعية فيما يتعلق بالموارد المائية، 2017)

ثانيا: الأراضي الزراعية: تملك الجزائر مساحة جغرافية كبيرة واسعة نسبيا تقارب 2.4 مليون متر مربع غير أن الأراضي الزراعية المستغلة تقدر بـ 3.56% من إجمالي المساحة الكلية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر لسنتي 2015، 2016..

الوحدة: ألف هكتار

	2015	2016
المساحة الجغرافية	238174.1	238174.1
المساحة الصالحة للزراعة	10426.92	10530.66
المساحة غير المستغلة	1938.89	2036.09
المساحة المزروعة	8488.03	8494.57
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (الهكتار)	0.21	0.21

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، 2017، ص 5.

2-2- مساهمة القطاع الزراعي في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تبحث الجزائر عن تنويع دخلها من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار مداخيل النفط، (فقير و يوسفات، التنويع في مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لحالة الإمارات العربية المتحدة"، 2020، صفحة 3) وفي هذا الصدد يمكن للقطاع الزراعي أن يكون له دور فعال في تحقيق ذلك.

حتى نقف على مدى مساهمة التنمية الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية نقوم ضمن هذا العنصر بعرض مساهمة الزراعة في أهم المتغيرات الاقتصادية التي تدعم مستويات التنمية.

أولا: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الناتج المحلي الزراعي من أهم مؤشرات التنمية الزراعية ويمكن عرض الإحصائيات الخاصة به كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (03): مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2014 . 2018).

الناتج المحلي الإجمالي: مليون دولار أمريكي. **الناتج الزراعي الإجمالي:** مليون دولار أمريكي. **النسبة:** %.

	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي.....1	213859	166295	160047	167515	178344
الناتج الزراعي الإجمالي.....2	21966	19255	19546	20557	22178
نسبة 2 إلى1	10.27	11.58	12.21	12.27	12.43

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات:

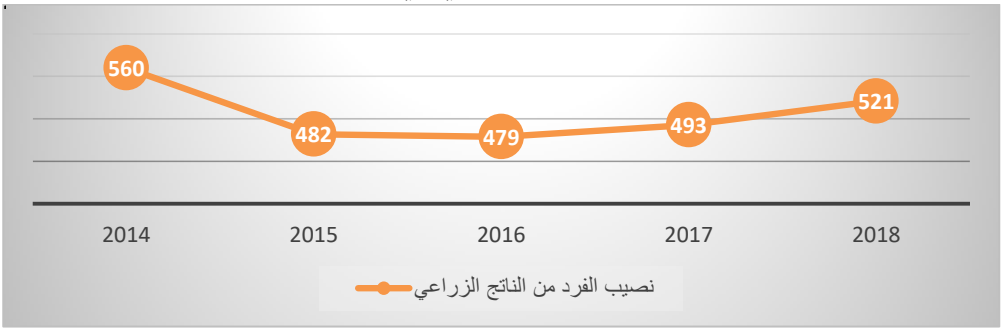
. "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، 2017، ص 5.

. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019"، صندوق النقد العربي، 2019، ص 306.

يبين الجدول أعلاه أن مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة المدروسة (2014 . 2018) أين ارتفعت من 10.27 % إلى 12.43 % ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة الإصلاح المتبعة للنهوض بالقطاع الزراعي. ورغم هذا تظل مساهمته محتشمة نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر من جهة واستمرار هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

أما عن نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيمكن إجماله في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر للفترة (2014 . 2018).



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات:

. "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، 2017، ص 5.

. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019"، صندوق النقد العربي، 2019، ص 306.

الشكل أعلاه يوضح انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي سنتي 2015 و2016 ثم العودة إلى الارتفاع مجددا ليصل إلى 521 دولار سنة 2018.

ثانيا: مساهمة القيمة المضافة في قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي.

مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة 2014 . 2019 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب العام منها في الجزائر للفترة (2014 . 2019).

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة في قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي (%)	10.29	11.58	12.22	11.76	11.84	12.38
نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (الدولار)	6.468	6.534	7.028	7.387	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات:

. "مساهمة القيمة المضافة في قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي"، موقع البنك الدولي، 12/20 /2020، على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=DZ

. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019"، صندوق النقد العربي، 2019، ص 309.

الجدول أعلاه يؤكد المساهمة الضعيفة للقيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي طيلة الفترة (2014 . 2019) والتي تعود أساس لاستمرار هيمنة قطاع المحروقات رغم الانخفاض المسجل في أسعارها في السنوات الأخيرة. وهو ما ينعكس على نصيب الفرد الذي لم يتجاوز 7.387 دولار كأعلى قيمة مسجلة سنة 2017.

ثالثا: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل.

رغم الإمكانيات الزراعية التي تمتلكها الجزائر غير أننا نجد الشباب الجزائري يعزف عن التوجه للقطاع الزراعي لتظل نسبة اليد العاملة به ضئيلة. ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): اليد العاملة في الزراعة من إجمالي المشتغلين في الجزائر للفترة (2014 . 2020).

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلون (%)	10.5	10.35	10.25	10.16	10.02	9.86	9.71

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات:

. "العاملون في الزراعة من اجمالي المشتغلون في الجزائر"، موقع البنك الدولي،20/ 12 /2020، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ

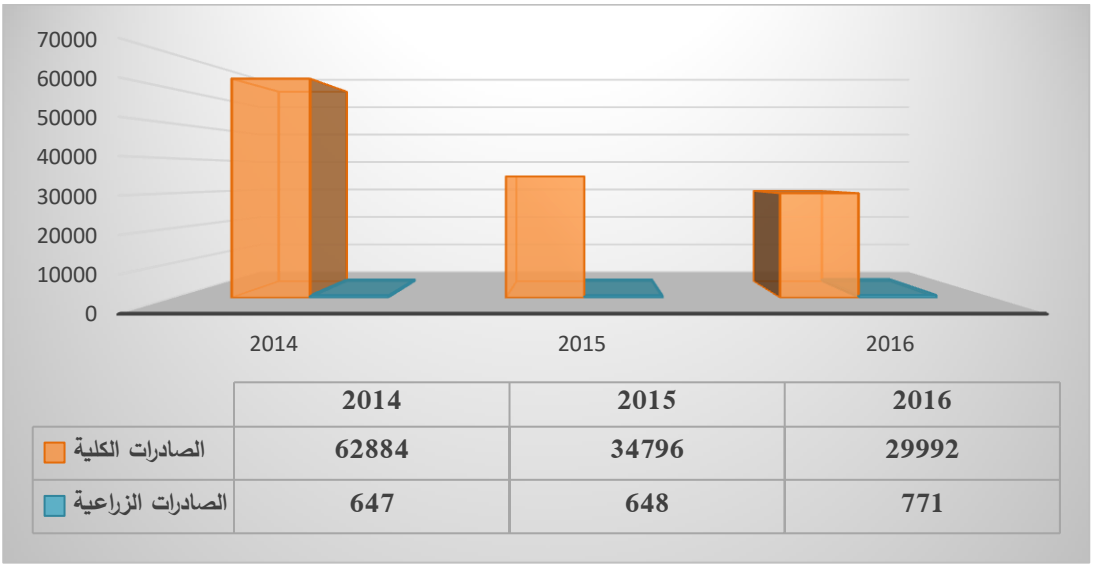
الجدول أعلاه، يبين أن اليد العاملة في القطاع الزراعي تتروح بين 9 و10 من إجمالي اليد العاملة خلال الفترة (2014 - 2020) وهي نسبة جد ضئيلة ولا تساهم بشكل فعال في التخفيف من معدلات البطالة بالجزائر.

رابعا: مساهمة المنتوجات الزراعية في الصادرات الجزائرية.

يمكن إيضاح مساهمة السلع الزراعية في الصادرات الجزائرية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): مساهمة المنتوجات الزراعية في الصادرات بالجزائر للفترة (2014 . 2016).

القيمة: مليون دولار أمريكي.



	2014	2015	2016
الصادرات الكلية	62884	34796	29992
الصادرات الزراعية	647	648	771

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات:

. "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، 2017، ص 361.

يوضح الشكل السابق أن مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الجزائرية ضئيلة جدا ويمكن إرجاع ذلك إلى الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية للتخفيف من حجم الاستيراد، إلى جانب ذلك نجد المنافسة الشديدة التي تواجهها في الأسواق الدولية.

الأمر الذي يثبت عدم قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي من جهة ويساهم بصورة مباشرة في ارتفاع فاتورة واردات المواد الغذائية التي فاقت ما نسبته 20 %من إجمالي واردات السلع في الجزائر سنة 2017. (واردات المواد الغذائية في الجزائر، 2018)

3 – الإجراءات المعتمدة لدعم مساهمة التنمية الزراعية للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

اتبعت الجزائر منذ استقلالها جملة من سياسات الدعم التي تهدف للارتقاء بالمنتوج الزراعي من جهة والسعي المتواصل لتفير وسائل جذب تساعد على استقطاب وتوجيه المورد البشري نحو الزراعة.

دخلت الجزائر بداية من التسعينات مرحلة جديدة سعت من خلالها لتغيير النمط المنتهج آنذاك بالتوجه إلى اقتصاد السوق، إلا أنها عانت الكثير خلال الفترة (1990 . 2000) خاصة من الناحية الأمنية. وبعد عودة الاستقرار في بداية

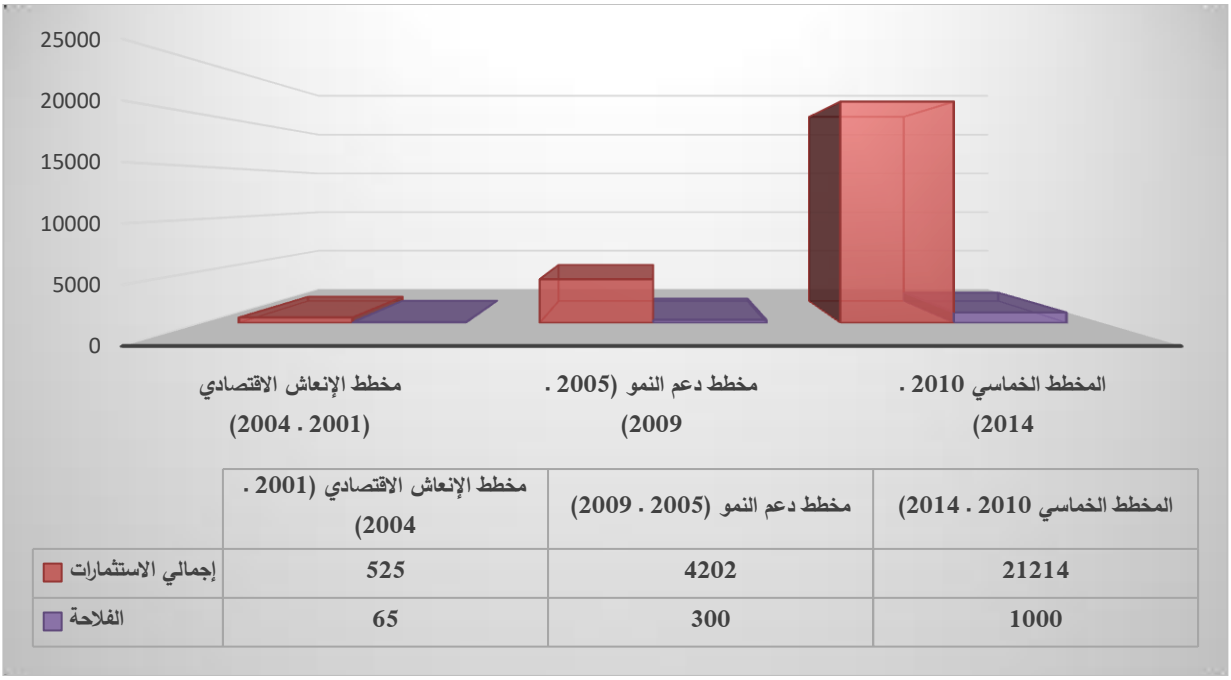
الألفية الجديدة باشرت تنفيذ العديد من البرامج التنموية التي كان فيها نصيب للزراعة كجزء من القطاع الفلاحي، مدعمة بالعديد من البرامج والسياسات والقوانين التي نوجز أهمها فيما يلي:

3-1- مكانة الزراعة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001 . 2019):

شهدت هذه الفترة أربعة برامج تنموية تتمثل في: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)، مخطط دعم النمو (2005 . 2009)، المخطط الخماسي للفترة (2010 . 2014) والمخطط الخماسي للفترة (2015 . 2019) يمكن عرض مكانة القطاع الزراعي فيها من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية للفترة (2001- 2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري.



	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)	مخطط دعم النمو (2005 . 2009)	المخطط الخماسي 2010 . 2014)
إجمالي الاستثمارات	525	4202	21214
الفلاحة	65	300	1000

المصدر: زهير عماري،" القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي، أين الخلل؟ دراسة قياسية منذ سنة 1980"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي: 23و 24 نوفمبر، 2014، ص6.

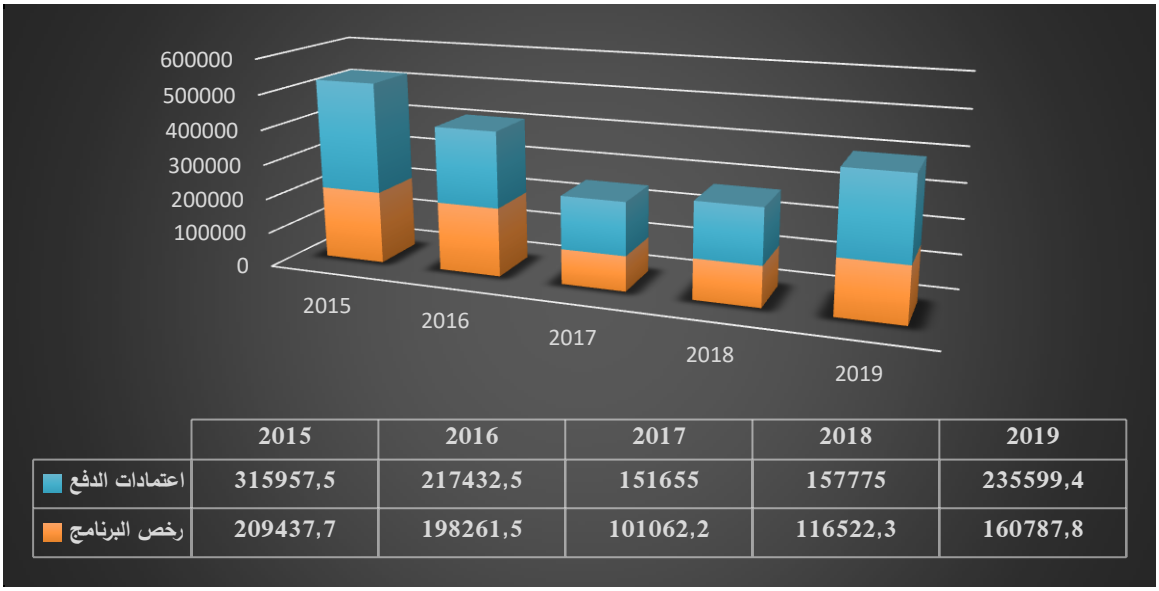
الشكل السابق يوضح أن القيمة الإجمالية الموجهة لدعم القطاع الزراعي في تزايد مستمر خلال الفترة 2001 . 2014

حيث قدرت بـ 1000 مليار دينار جزائري بنسبة 4.71 % وتعد نسبة منخفضة إذا ما قورت بالبرنامجين السابقين رغم حجم الأموال الذي تم ضخه والذي يفوق كثيرا ما تم تخصيصه في البرامج السابقة. وهو ما يترجم رغم الجزائر في تطوير القطاع الزراعي بغية تحقيق الاكتفاء الغذائي.

ومواصلة للجهود المبذولة من أجل إرساء تنمية مستدامة وتحقيق معدلات نمو مقبولة قامت الجزائر بوضع البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2015 . 2019) والذي خصص له مبلغ 22100 مليار دينار جزائري. ويمكن توضيح الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي خلال الفترة 2015 . 2019 في الجدول التالي:

الشكل رقم (03): الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي للفترة (2015- 2019).

الوحدة: مليون دينار جزائري.



	2015	2016	2017	2018	2019
اعتمادات الدفع	315957,5	217432,5	151655	157775	235599,4
رخص البرنامج	209437,7	198261,5	101062,2	116522,3	160787,8

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

. القانون رقم 14 . 10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادرة في:31 ديسمبر 2014، ص 48.

. القانون رقم 15 . 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، الصادرة في:31 ديسمبر 2015، ص 38.

. القانون رقم 16 . 14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة في:29 ديسمبر 2016، ص 67.

. القانون رقم 17 . 11 المؤرخ في 27ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، الصادرة في:28 ديسمبر 2017، ص67.

. القانون رقم 18 . 18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 يتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، الصادرة في:30 ديسمبر 2018، ص 30.

نلاحظ أن الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي عامة بما في ذلك الزراعة خلال الخمس سنوات المدروسة شهدت تراجعا خلال سنتي 2016 و2017 بسبب اعتماد الدولة سياسة تخفيض الانفاق العام لتعود للارتفاع في 2018 و2019.

3-2- سياسات وبرامج النهوض بالتنمية الزراعية في الجزائر للفترة (2001 . 2019)؛

لتحقيق الأهداف المسطرة المتعلقة بالتنمية الزراعية والمخصص لها القيم المالية السابقة الذكر ضمن المخططات التنموية للفترة (2010 . 2019) سخرت الجزائر جملة من الآلياة القوانين والسياسات الداعمة لتحقيق الأهداف المسطرة. نذكر أهم ذلك فيما يلي:

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

عانت الجزائر كثيرا خلال الفترة (1990 . 2000) من هجرة سكان الريف إلى المدينة بحكم الأوضاع المزرية والأوضاع الأمنية آنذاك فسعت جاهدة للمحافظة على اليد العاملة في هذه المناطق، لذا قامت بوضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه سنة 2000 وتم توسيعه سنة 2002 ليشمل التنمية الريفية بغية تلبية مطالب وانشغالات الفلاحين.

تضمن المخطط مجموعة من الأهداف في الأمد المتوسط والطويل، تضمن في الأساس القيام باستصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات مما ينعكس إيجابا على حجم الإنتاج الزراعي وظروف الحياة ومداخيل الفلاحين. (بوعزيز و بعيبيش، 2011، صفحة 9)

وحتى يحقق هذا المخطط الأهداف المنتظر منه تم ضبط **مجموعة من الآليات لتمويل برامجه** تمثلت فيما يلي: (حفناوي، 2013، صفحة 7 . 8)

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز ؛
- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛
- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

ثانيا: قانون التوجيه الفلاحي.

تم وضع القانون رقم 08 . 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 والذي يتضمن التوجيه الفلاحي الذي يسعى إلى توجيه الفلاحة الوطنية وتشجيع مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية. ويرمي قانون التوجيه الفلاحي لتحقيق جملة **الأهداف التالية:** (المادة 3 و 4 من القانون رقم 08 . 16 ، 2008، صفحة 6)

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة؛
- المساهمة في ضبط المنتجات الفلاحية من أجل حماية مداخيل الفلاحين والمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، خاصة المنتجات الأساسية؛
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودهمها لإنتاج البذور والمشاتل.

أما عن **كيفية تحقيق الأهداف السابقة فتتم من خلال الآليات** التالية: (المادة 6 من القانون رقم 08 . 16، 2008، صفحة 7)

- أدوات التوجيه الفلاحي؛
- تنظيم العقار الفلاحي؛
- اتباع التدابير الهيكلية المتعلقة بالإنتاج؛
- تأطير النشاطات الفلاحية والمهن؛
- التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل.

حيث أشارت المادة 84 من ذات القانون أن تسخير الأدوات السابقة لا يكف وحده لتحقيق أهداف التوجيه الفلاحي، إنما ركزت على ضرورة مراعاة خصوصية القطاع الفلاحي من **الناحية التمويلية. والتي تتم من خلال:** (المادة 85 و 86 من القانون رقم08 . 16 ، 2008، صفحة 14)

- الدعم المالي للدولة؛
- التمويل التعاضدي؛
- القرض البنكي؛
- هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي التي تنشأ عند الحاجة.

ثالثا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على القانون التوجيهي الذي صدر في أوت 2008، الذي يحدد معالمها بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

تتشكل هذه السياسة من محورين كالآتي (الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010) :

- **المحور الزراعي:** الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع.
- **المحور الريفي:** الذي يهدف إلى حماية وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربعة برامج تستند على الأدوات التالية:
  - نظام المعلومات لبرنامج التجديد الريفي؛
  - النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة؛
  - المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر؛
  - عقد كفاءة للتنمية الزراعية الموقع مع مديريات المصالح الفلاحية.

- خاتمة:

من خلال تمت دراسته وعرضه ضمن هذه الدراسة يمكننا القول أن القطاع الزراعي في الجزائر بعد قطاعا استراتيجيا، نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها سواء كانت موارد مائية أو مساحات صالحة للزراعة وتتوفر على كامل الظروف المناخية. غير أن المؤشرات المدروسة تدل على أنها لم تستغل بعد بالطريقة المناسبة ولا تزال تستدعي بذل

وتظافر المزيد من الجهود للحصول على النتائج المرغوبة التي تحقق التنمية الزراعية وتدعم التنمية الاقتصادية للخروج من التبعية النفطية.

وفيما يلي عرض **لأهم النتائج المتوصل إليها:**

- المورد المائي يعد ركيزة أساسية للتنمية الزراعية في الجزائر غير أنه غير منتظم وغير موزع بالتساوي على كامل التراب الوطني ويخضع للمناخ؛
- تمتلك الجزائر مساحة جغرافية واسعة غير أن المساحة المستغلة للزراعة تقدر بـ 3.56% من إجمالي هذه المساحة؛
- مساهمة الناتج الزراعي خلال الفترة (2014 . 2018) لم تتجاوز نسبة 13% من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات الزراعية التي تتوفر عليها الجزائر؛
- النتيجة السابقة تنطبق على مساهمة القيمة المضافة في قطاع الزراعة خلال الفترة (2014 . 2019) من إجمالي الناتج المحلي حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2019 والتي قدرت بـ 12.38%؛
- لم يتجاوز عدد العاملون في الزراعة نسبة 10% من إجمالي العمالة في الجزائر طوال الفترة (2014 . 2020) نظرا لعزوف الشباب الجزائري عن التوجه للمجال الزراعي؛
- لم تستطع الجزائر لخروج من التبعية لقطاع البترول إذ تظل الصادرات الزراعية في حدود 3% خلال الفترة (2014 . 2016)؛
- عدم قدرة الجزائر على تحقيق الاكتفاء الغذائي أدى لارتفاع فاتورة وارادات المواد الغذائية إلى ما يفوق 20% من إجمالي الواردات السلعية في الجزائر سنة 2017؛
- توضح كل المؤشرات مجتمعة عدم قدرة القطاع الزراعي على تأدية الدور المنتظر منه اتجاه التنمية الاقتصادية؛
- إدراك الجزائر لقدرة التنمية الزراعة على تأدية دور فعال في التنمية الاقتصادية دفعها لتبني مجموعة من السياسات الإصلاحية للارتقاء بالمنتوج الزراعي ومحاولة الوصول للأمن الغذائي؛
- رغم الأهمية الاستراتيجية للزراعة في الاقتصاد الوطني غير أن المخصصات المالية للاستثمارات الفلاحية في انخفاض مستمر خلال الفترة (2010 . 2014) من إجمالي مخصصات البرامج التنموية؛
- تم وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه سنة 2000 وتم توسيعه سنة 2002 لتحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية وضبط آليات تمويل برامجه؛
- جاء القانون رقم 08 . 16 المؤرخ في 03 أوت 2008 والذي يتضمن التوجيه الفلاحي مكملا وداعما لأهداف المخطط السابق لمواصلة مبدأ الدولة الملائم للتنمية الفلاحية بصفة مستمرة عن طريق مجموعة من الأدوات الضرورية؛
- سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تم وضعها منذ سنة 2008 إلى يومنا هذا تتشكل من محورين أساسين هما المحور الزراعي والمحور الريفي تهدف أساس لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وتحسين الظروف المعيشية.

إن النتائج السابقة تدفعنا لتقديم **بعض التوصيات** كما يلي:

- ✍ مواصلة سياسات الدعم لترقية القطاع الزراعي مع ضرورة القيام بدراسة تقييمية لسياسات الإصلاح السابقة للوقوف على نقاط ضعفها ومحاولة تجنبها ونقاط قوتها والقيام بدعمها؛
- ✍ زيادة مخصصات الدعم المالي الموجه للقطاع الزراعي وتوزيعه بالطريقة الصحيحة؛
- ✍ تبني سياسة واضحة لعمليات استصلاح الأراضي الزراعية لاستغلال مساحة أكبر باعتباره المشكل الأكبر الذي يحول دون القدرة على رفع كمية المحاصيل الزراعية؛
- ✍ توفير متطلبات الزراعة الصحراوية ومحاولة دعمها نظرا لشساعة المساحة الصحراوية والنتائج الإيجابية المحققة من التجارب الأولية للزراعة فيها؛
- ✍ تقديم المزيد من التحفيزات الكفيلة بجذب اليد العاملة المؤهلة لقطاع الزراعة؛
- ✍ تفعيل أدوات التوجيه والإرشاد الفلاحي.

- الهوامش:

1 – BELATTAF, M. (2010). **Economie du développement**. Alger: O.P.U.

2 – SILEM, A. (1991). **Encyclopédie de l'économie et de la gestion**. Paris: Hachette édition.

3 . **الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر**. (2010). تاريخ الاسترداد 15 12, 2020، من موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية على الرابط: http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf

4 . **السياسة القطاعية فيما يتعلق بالموارد المائية**. (2017). تاريخ الاسترداد 14 12, 2020، من موقع وزارة الموارد المائية على الرابط: http://www.mre.gov.dz/?page_id=2096

5 . الطاهر مبروكي. (2011). **الأمن الغذائي في المغرب العربي**. مجلة الباحث(9). على الرابط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/611

6 . العارف جواد سعد. (2010). **الاقتصاد الزراعي**. عمان: دار الراية.

7 . المادة 3 و 4 من القانون رقم 08 . 16 . (10 أوت, 2008). **المؤرخ في 3أوت 2008 ويتضمن التوجيه الفلاحي**. (46). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

8 . المادة 6 من القانون رقم 08 . 16. (03 أوت, 2008). **المؤرخ في 3أوت 2008 ويتضمن القانون التوجيهي**. (46). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

9 . المادة 85 و 86 من القانون رقم08 . 16 . (10 أوت, 2008). **المؤرخ في 03 أوت 2008 ويتضمن التوجيه الفلاحي. الجزائر**: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

10 . أمال حفناوي. (2013). **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو الانعاش الاقتصاديين**. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: تقييم آثار البرامج والاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي (2001 . 2014) (صفحة 7 . 8). سطيف: جامعة سطيف 01.

11 . خالد محمد السواعي. (2008). **التجارة والتنمية** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المناهج.

12 . رقية عصماني، و مريم سياخن. (2016). **تطوير قطاعات بديلة بتمويلات بديلة عن الريع البترولي كآلية للانتقال من مرحلة الاقتصاد**. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات (صفحة 3 . 4). بويرة: جامعة آكلي محند أولحاج.

13 . سفيان عمراني. (2015). **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة . دراسة حالة ولاية قالمة** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

14 . عبد الرزاق بوعزيز، و حرمة بعيبيش. (2011). **قراءة في المسألة العقارية للقطاع العقاري في الجزائر**. مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية سبل مواجهتها (صفحة 9). الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 03.

15 . فاطمة الزهراء رقايقية. (2020). **مقاربات التنمية في الجزائر بين الشراكة الأورو . متوسطية ومتطلبات الحكم الراشد.** مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 4(1). على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122243

16 . فليح خلف. (2006). **التنمية والتخطيط**. عمان: عالم الكتاب الحديث.

17 . كمال فقير، و علي يوسفات. (2020). **أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي "دراسةقياسية لبعض دول المينا للفترة 2000 . 2018"**. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 4(2). على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128316

18 . كمال فقير، و علي يوسفات. (2020). **التنويع في مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لحالة الإمارات العربية المتحدة"**. مجلة النمو الاقتصادي والتنمية، 3(2). على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122250

19 . محمد تركي القريشي. (2010). **علم اقتصاد التنمية**. عمان: دار إثراء للنشر.

20 . محمد صفوت قابل. (2008). **نظرية وسياسات التنمية الاقتصادية.** القاهرة: دار الوفاء.

21 . محمود بشار قبلان. (2008). **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**. عمان: عماد الدين للنشر.

22 . واردات المواد الغذائية في الجزائر. (2018). تاريخ الاسترداد 12 12, 2020، من موقع البنك الدولي ، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.FOOD.ZS.UN?locations=DZ